Distribution: Restricted | EB 2002/76/R.13/Rev.1 | 5 September 2002
Original: English | البند 9(أ)(ii) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والسبعون

روما، 4-5 سبتمبر/أيلول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية غينيا

من أجل

مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات

Document #:282597

Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.

ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
مجمل القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق في التعاون مع غينيا	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	5
جيم –	عناصر المشروع	5
دال –	تكاليف المشروع وتمويله	6
هاء –	التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها	7
واو –	التنظيم والإدارة	8
زاي –	المبررات الاقتصادية	9
حاء –	المخاطر	10
طاء –	الأثر البيئي	10
ياء –	السمات الابتكارية	10
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**11**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**11**
الملحق	**موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها**	**13**

APPENDIXES الذيــول

رقم الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD LOANS

الثاني – قروض الصندوق السابقة

3 III. *CADRE LOGIQUE* (LOGICAL FRAMEWORK)

الثالث – الإطار المنطقي

7 IV. *ORGANIGRAMME* (ORGANIZATIONAL CHART)

الرابع – الهيكل التنظيمي

8 V. *FLUX FINANCIER* (FINANCIAL FLOW)

الخامس – التدفق المالي

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك غيني
1.00 دولار أمريكي	=	1 951 فرنك غيني
100 فرنك غيني	=	0.05 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام (كغم)	=	2.204 باوند
1 000 كغم	=	1 طن متري
1 كيلومتر (كم)	=	0.62 ميل
1 متر (م)	=	1.09 ياردة
1 متر مربع ($م^2$)	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية غينيا

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

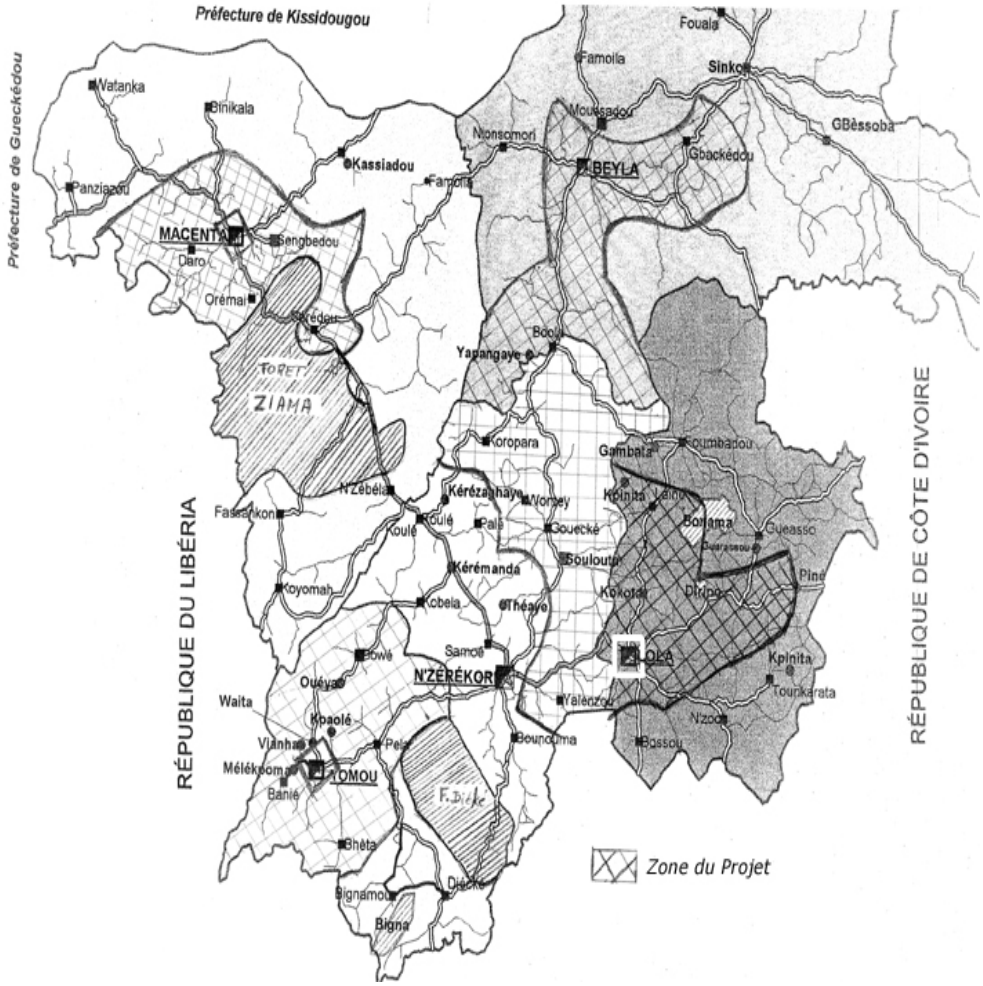

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصـــميمات المســـتخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية غينيا

مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات

مجمل القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية غينيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية
التكلفة الكلية للمشروع:	15.5 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	9.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (بما يعادل 12.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	تحدد فيما بعد
مساهمة المقترض:	1.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.2 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

مـــن هـــم المستفيدون؟ تشمل الجماعة المستهدفة الفقراءَ وضعاف الحال من المجتمعات المحلية الريفية التي تعيش في مـــنطقة الغابات بغينيا وتقل فرص وصولها إلى الموارد (خصوصا الأرض) والبنية الأساسية الاجتماعية والمعلومات؛ ومـــثال المســـتفيدين ـــ وهم غالبية السكان الفقراء بمنطقة الغابات ـــ هم أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمارسون زراعـــة الكفـــاف في أراض هامشية تتسم بشدة تدهور التربة وانخفاض الإنتاجية والذين يرتبط معاشهم أساسا بأنشطة زراعـــة الأراضـــي الجافة. ويتميز النساء والشباب بضعف حالهم إذ عادة ما يتم استبعادهم من عملية اتخاذ القرارات ويواجهون صعوبات أشد في الوصول إلى الموارد والمعلومات.

لمـــاذا هـــم فقـــراء؟ تكمن أبرز أسباب الفقر في منطقة المشروع في انخفاض الإنتاجية الزراعية وقلة فرص الكسب وصـــعوبة الوصول إلى الخدمات المالية وضعف البنية الأساسية الريفية؛ ونادرا ما يتم إشراك فقراء منطقة الغابات في اتخاذ القرارات وتحليل ما يواجهون من عوائق وتدبّر حلول لتخطيها أو تحديد الأولويات بين احتياجاتهم. ومما يزيد من حدة الفقر بالمنطقة ضعف مستوى تنظيم المجتمعات المحلية بالإضافة إلى عدم فعالية تقديم الخدمات وقلة الموارد.

مـــاذا ســـيفعل المشروع من أجلهم؟ يهدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية، بمن في ذلك النساء والشباب، في أفقر القرى بغية تحديد ما يواجهون من صعوبات وتحديد احتياجاتهم الإنمائية وجعلهم يشاركون في تنفيذ ما يتصل بذلك مـــن أنشـــطة. وسيقدم المشروع لبلوغ هذه الغاية المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتحقيق جملة أمور منها إعادة هيكلة المجـــتمعات المحلـــية وتنفيذ مشاريع صغيرة بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية وحماية البيئة وإعادة بناء الآبار والطرق الفرعية وتطوير نظام لتوزيع المستلزمات الزراعية وتقديم الخدمات المالية إلى فقراء الريف وتمويل المشورة والبحوث الزراعية.

كـــيف سيشـــارك المســـتفيدون في المشروع؟ سيضمن التخطيط التشاركي على مستوى المجتمعات المحلية مشاركة المســـتفيدين المستهدفين، لاسيما النساء والشباب، في تحديد الأولويات الإنمائية لمجتمعاتهم وفي تنفيذ المشاريع مشاركة فعالـــة؛ وســـيتولى المســـتهدفون من المجتمعاتالمحلية والمستفيدين بأنفسهم التخطيط لاحتياجاتهم وتحديد الأوليات بينها وإدارة مـــا سيقدم لهم من موارد في ظل المشروع. وستصوغ كل قرية خطتها الإنمائية الخاصة بها بمساعدة المشروع وتكون مسؤولة عن التنفيذ. وسيتم تعزيز قدرات المجتمعات المحلية في سبيل عدد من الأهداف منها تعزيز قدرتها على التفاوض.

حجـــم المشـــروع والـــتمويل المشـــارك – تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ 15.5 مليون دولار أمريكي؛ وسيقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضا بحوالي 12.5 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 80.4% من التكلفة الإجمالية؛ فـــي حيـــن يتوقع أن تقدم الحكومة قرابة 1.9 مليون دولار أمريكي (أي 12.1%) ويقدم المستفيدون 1.2 مليون دولار أمريكي (أي 7.6%).

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته الى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه الى
جمهورية غينيا
من أجل
مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات

أعــرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية غينيا بما قيمته 9.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 12.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمساعدة على تمويــل مشــروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتهــا عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 – تعد غينيا أحد أفقر البلاد الافريقية بالرغم مما أوتيت من ثروات طبيعية؛ وهي على مستوى متدن من التنمية الاجتماعــية حسب مقياس مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إذ تأتي غينيا في المرتبة رقم 162 من بين 174 بلدا تم تحريها سنة 2000. وتتسم المؤشرات الأساسية بشدة ترديها إذ يبلغ العمر المتوقع عند الولادة 54 عاما، ويبلغ معدل وفيات الرضع والأحداث 98 وفاة في كل ألف حالة ولادة؛ وتبلغ النسبة العامة للمتعلمين بين البالغين 37% مــن الرجال و15% من النساء. واثنان وستون بالمائة من سكان البلاد فقراء؛ ويعيش قرابة 40% من مجموع السكان دون خط الفقر؛ غير أن نسب انتشار الفقر تتفاوت بحيث تكون أعلى بكثير في الريف حيث تبلغ نسبة الفقراء 53% من الســكان مقابل 15% في المناطق الحضرية؛ كما توجد فوارق بينة فيما بين مناطق البلاد، وتعد منطقة غينيا العليا أفقر المناطق.

2 – وقد شهدت غينيا منذ استقلال البلاد سنة 1958 وإلى غاية سنة 1984 طغيانَ سيطرة الدولة على الاقتصاد، مما أدى إلــى الــركود الاقتصــادي؛ وقــد نفذت منذ سنة 1985 إصلاحات هيكلية واقتصادية جذرية لاستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وإيجاد بيئة مواتية لقيام نمو متصل عريض القاعدة بقيادة القطاع الخاص؛ وقد تم ذلك بكف يد الدولة عــن الإنتاج الاقتصادي والنشاط التجاري وتحرير الأسواق والأسعار وإطلاق جملة من الإصلاحات في القطاع العام. وقــد أدى ذلك إلى بلوغ متوسط المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي 4.1% سنتي 1985–1996 و4.4% للسنوات 1997–1999. بيد أن النمو الاقتصادي تراجع بشكل ملحوظ سنة 2000 نتيجة للصراعات الأهلية.

[1] للاطلاع على المزيد من المعلومات، أنظر الذيل الأول.

3 - لاتـــزال الـــزراعة أهـــم مصدر للعمالة والدخل بالنسبة إلى ما يقرب من 80% من السكان ، وهي تسهم في إجمالـــي الـــناتج المحلـــي بنسبة 25.8%؛ والظروف المناخية مواتية لعدد كبير من المحاصيل وإن كانت نوعية التربة تـــتراوح عامـــة بين المتوسطة والضعيفة. ونظرا لانتشار أساليب الزراعة التي تعتمد على نسبة منخفضة من عناصر الإنـــتاج فإنـــه لابد من إطالة فترات التبوير لتجديد خصوبة التربة. وقد توسعت زراعة الأرز غير المقشور، وهو أهم محصول غذائي، بسرعة منذ سنة 1992؛ وتصدر البلاد البن والمطاط والقطن. كما يمارس في غينيا صيد الأسماك في المـــياه العذبة والمالحة معا. والموارد المائية السطحية وفيرة؛ فكل أنهار إفريقيا الغربية الكبرى بما في ذلك نهر النيجر ونهر السنغال ونهر غامبيا ونهر كوليبا وروافدها تنبع من غينيا.

4 - والنساء هن العمود الفقري للاقتصاد الريفي؛ ويقدر عدد ساعات عملهن اليومية خلال موسم الذروة الزراعي بين 12 و14 ساعة؛ وهن يتحملن فوق الاضطلاع بالأعمال الزراعية أعباءَ كل الأعمال المنزلية اليومية (فيما عدا بناء المســـاكن) بما في ذلك العناية بالأطفال والطبخ وجلب الماء والحطب؛ إلا أنهن أقل حظا في الوصول إلى الموارد مثل الأرض والخدمات المالية؛ ثم إن خدمات الدعم العامة تنزع إلى التركيز على الرجال كما أن الرجال هم القائمون عليها في الغالب.

5 - ولقـــد صيغت المعالم الرئيسية لسياسة الحكومة واستراتيجيتها للتنمية الزراعية والريفية ضمن خطابي سياسة التنمـــية الزراعـــية الأول والثانـــي؛ وتشمل السمات الرئيسية لتلك الاستراتيجية : (أ) دعم تنظيم المجموعات المهنية الزراعـــية لتيســـير المشـــاركة في الأنشطة الإنمائية وتملكها واستدامتها؛ (ب) تحسين فرص وصول المزارعين إلى مســـتلزمات الإنـــتاج الزراعـــي واستخدامها استخداما فعّالا؛ (جـــ) دعم القطاع الخاص الناشئ لضمان كفاية الإنتاج وأنشـــطة التسويق؛ (د) تحسين فرص الوصول إلى الأراضي لضمان مزيد من الأمن في حيازتها واستخدام الأراضي الريفية استخداما كفوءا؛ (هـــ) تيسير وصول المزارعين لاسيما المجموعات الضعيفة منهم (النساء والشباب والمعاقين) إلـــى الخدمـــات المالـــية؛ (و) تعزيـــز قـــدرات مقدمي الخدمات؛ (ز) تطوير الغابات التي يملكها القطاع الخاص في المجتمعات المحلية؛ (ح) حماية البيئة.

6 - وغينـــيا مـــن البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وقد بلغ مقدار مساهمات الصندوق لمصلحة غينيا إلى الآن حوالي 5.11 مليون دولار أمريكي.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

حافظة الصندوق في غينيا

7 - مـــول الصندوق حتى الآن تسعة مشاريع في غينيا بمبلغ إجمالي من القروض قدره 77.85 مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة. وقد أُغلِق من تلك المشاريع كل من مشروعي سيغيري الأول والثاني للتنمية الريفية ومشروع غيكـــيدو للتنمـــية الزراعـــية ومشروع فوتا دجالون لإعادة تأهيل الزراعة ومشروع منطقة الغابات الإنمائي لأصحاب الحـــيازات الصغيرة؛ أما المشاريع الجارية فهي المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا الســـفلى وبرنامج فوتا دجالون للتنمية المحلية وإعادة تأهيل الزراعة ومشروع دعم المجتمعات القروية وبرنامج التنمية الريفية القائمة على المشاركة في غينيا العليا.

أهم الدروس المستفادة

8 - تشمل أهم دروس تجربة الصندوق في غينيا (أ) **المشاركة** : يستجيب المستفيدون، لاسيما النساء المزارعات، استجابة جيدة للنهج القائم على المشاركة الجماعية؛ ويكتسي دعم المنظمات الشعبية وتعزيز قدراتها، بما في ذلك محو الأمية الوظيفية، أهمية بالغة في سبيل ضمان المشاركة المحلية في الأنشطة القروية؛ (ب) **الخدمات المالية** : لا تلبّي المؤسسات المالية النظامية الموجودة حاليا احتياجات الأسر صاحبة الحيازات الصغيرة؛ وينبغي إنشاء تلك الخدمات، بما فيها خدمات التوفير والائتمان، انطلاقا من مستوى القاعدة الشعبية من خلال أشكال مثل نهج جمعيات الخدمات المالية الذي يتحمل بمقتضاه المستفيدون كامل المسؤولية في تحصيل الموارد وإدارتها؛ (ج) **النواتج والتسويق** : تتوقّف زيادة الإنتاج الزراعي وغيره من النواتج إلى حد كبير على توفّر منافذ للتسويق، ويرتبط توفّر تلك المنافذ بدوره بوجود بنية أساسية كافية من وسائل النقل ومرافق التسويق؛ (د) **إدارة المشاريع** : ينبغي لوحدة تنسيق المشروع أن تدعم المبادرات المحلية وتشترك في تنسيق المشروع وإدارته المالية ورصده على أن تُسنَد مهام التنفيذ بمقتضى عقود خارجية إلى القطاعين الخاص والعام والمنظمات المحلية غير الحكومية. ولما كانت القدرات المحلية في مجال الإدارة المالية ضعيفة فإنه يتعين تعزيزها قبل بدء المشاريع وأثناء تنفيذها ورصدها عن كثب؛ وينبغي إجراء تحليل مؤسسي دقيق لضمان اختيار مؤسسات كفوءة مخلصة للاضطلاع بدور الشركاء في المشروع؛ كما يجب وضع استراتيجية ملائمة للمشروع؛ ومما يذكر في هذا السياق أن انعدام تحليل مؤسسي سليم واستراتيجية ملائمة للمشروع قد أعاق تنفيذ المشروع إعاقة بالغة في حالة مشروع منطقة الغابات الإنمائي لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى أن أوصى استعراض منتصف المدة بإدخال تغييرات جذرية على استراتيجية المشروع.

جيم - استراتيجية الصندوق في التعاون مع غينيا

9 - تهدف استراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في غينيا كما وردت ضمن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدت سنة 1999 إلى الحد من الفقر عن طريق زيادة دخل الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على نحو مستدام وتحسين مستوى رفاه الفقراء بواسطة أنشطة التنمية الاجتماعية. وسيعمل الصندوق لتحقيق تلك الغاية على دعم سياسات الحكومة الرامية إلى إحلال اللامركزية وتنمية القطاع الخاص والتنمية الريفية مع الاستناد إلى ما أنجز في مجال إقامة المنظمات الشعبية ، بما في ذلك تلك المعنية بالخدمات المالية لمصلحة فقراء الريف. وتقوم استراتيجية الصندوق على ثلاثة مستويات من النشاط هي : (أ) التنمية المحلية القائمة على المشاركة على مستوى القرية وجماعات المزارعين والنساء؛ (ب) دعم اللامركزية والاستثمارات الاجتماعية والمنتجة على مستوى المجتمعات المحلية؛ (ج) تقديم المزيد من الدعم لقيام خدمات مالية قريبة من المستفيدين ويديرونها على أساس التجربة المتحصلة من خلال جمعيات الخدمات المالية مع التمثل في ذلك بالمناهج سابقة الذكر؛ وتقتضي هذه الاستراتيجية مواصلة توطيد الصلات مع سائر المانحين بهدف مواءمة المناهج وتعزيز علاقات التآزر والتضافر والتكامل بين تدخلات جميع الأطراف.

سياسة غينيا لاستئصال الفقر

10 - لقد صيغت سياسة الحكومة للقضاء على الفقر ضمن مشروع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر سنة 2001، التي أعدت بدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومشاركته؛ وتهدف تلك السياسة التي تتفق والتوجهَ الذي انطلق سنة 1985 كما توافق الاتجاهات الاقتصادية الراهنة إلى تخفيف وطأة الفقر بواسطة تحقيق نمو متنوع مستدام يستند إلى

قطـــاع خـــاص نشـــط ويقـــوم على التخطيط اللامركزي. وستواصل الحكومة سعيها إلى الانسحاب من قطاع الإنتاج واستعادة بيئـــة مواتيـــة لتطوير القطاع الخاص. وتشمل أهدافهـــا واستراتيجياتهـــا الرامية إلى تخفيف وطـــأة الفقـــر: (أ) ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ (ب) تنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة (بما في ذلك الزراعة) والاجتماعية؛ (جـــ) ضـــمان تكافـــؤ فرص الوصـــول إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعيـــة الأساسيـــة؛ (د) الإدارة السديـــدة؛ (هـــ) تعزيز قدرات السكان والمؤسسات.

أنشطة استئصال الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى

11 - عززت الحكومة باعتمادها سياسة لامركزية للتنمية الريفية قدرات سلطات الحكم المحلي المنتخبة ونفوذها في مجـــال المجـــتمعات المحلية الإثنمائية الريفية. وأهم وسيلة لتنفيذ تلك الاستراتيجية هي مشروع دعم المجتمعات المحلية على مستوى القرى، وهو مشروع يشترك في تمويله كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية. وتشترك فضلا عن ذلك الوكالة الألمانية للتعاون الفني والمؤسسة الألمانية للائتمان والتعمير في تمويل مشروع لإنشاء مناطق غابية مصنفة محمية بمشاركة السكان؛ كما مولت الوكالة الأمريكية للتنمـــية الدولـــية مشروعا يهدف إلى مساعدة الوكالة الغينية لتسويق المنتجات الزراعية وبرنامجا لتطوير المؤسسات الاقتصـــادية؛ وتمـــول الوكالـــة الفرنسية للتنمية حاليا ثلاثة مشاريع في منطقة الغابات ــ هي مشروع لتطوير زراعة الأرز، وآخـــر لدعـــم الـــثروة الحيوانية وثالث ريادي لتربية الأسماك ــ وهي عاكفة الآن على إعداد مشروع للتنمية الزراعـــية فـــي تلك المنطقة. وسنسعى إلى التنسيق بين مشروع الصندوق وهذا المشروع. وقد مولت منظمة الأغذية والزراعة بدورها مشروعا لتربية الأسماك على مستوى القرى في منطقة الغابات.

الإطار المنطقي للمشروع

12 - لقـــد مهد مشروع الصندوق الإنمائي لأصحاب الحيازات الصغيرة في منطقة الغابات الذي تمت الموافقة عليه ســـنة 1997 الطـــريق لتعزيز قدرات السكان ومنظماتهم من أجل إدارة تنميتهم إدارة مستدامة مثلى؛ غير أن نهج إدارة المـــوارد الطبيعـــية القـــائم علـــى المجتمعات المحلية مسار طويل النفس، وقد تبين أن مرحلته الريادية التي كان من المفـــروض أن تســـتغرق سنتين لم تكن كافية لإحكام تمكن السكان من ذلك النهج ومن أدواته. وقد أوصت بعثة التقييم المرحلـــي التي قام بها مكتب الصندوق للتقييم والدراسات بإعداد نشاط ثان في منطقة الغابات لتحسين دخل المزارعين أصـــحاب الحـــيازات الصغيرة وظروف عيشهم على نحو مستدام وصون الموارد الطبيعية والإنتاجية للمنطقة. وينبغي بالتالـــي لهـــذا المشروع أن يعمل على تعزيز مسار نهج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية وزيادة الإنتاجية الزراعية وحماية البيئة.

13 - ويتماشى المشروع مع الإطار الاستراتيجي للصندوق ومع الأهداف الإقليمية لشعبة إفريقيا الوسطى والغربية إذ يشـــمل الأهـــداف الاســـتراتيجية التالـــية : (أ) تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ب) زيادة إنتاجية الزراعة والمـــوارد الطبيعية وتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا؛ (جـــ) تحسين فرص وصول فقراء الريف إلى الخدمات المالـــية والأسواق. ويركز المشروع على تعزيز لامركزية اتخاذ القرارات والاستثمار في التنمية النابعة من احتياجات المجتمعات المحلية وإرادتها ورصد التجارب وتطوير إدارة الموارد الطبيعية إدارة تقوم على المجتمعات المحلية.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

14 – يغطي المشروع المقترح والذي سيستغرق ثماني سنوات خمسا من المحافظات السبع في منطقة الغابات، وهي محافظات بيلا ونزيريكوري وماسنتا ولولا ويومو؛ وتشمل تلك المحافظات مجتمعة عشرين جماعة محلية إنمائية.

15 – وسيستهدف المشروع القرى والمجتمعات المحلية الفقيرة في منطقة المشروع مع التركيز على أضعف الفئات حالا وهي النساء والشباب والمعوقون. وسيستند المشروع إلى ما اكتسبه الصندوق من خبرة في مجال إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في نطاق مشروع منطقة الغابات الإنمائي لأصحاب الحيازات الصغيرة. وسيستهدف المشروع كافّة المجتمعات المحلية الفقيرة المختارة مع إعطاء الأولوية لأضعف الفئات حالا، بما في ذلك النساء والشباب.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

16 – ويتمثل الهدف الإجمالي للمشروع في تحسين دخل فقراء الريف في منطقة الغابات وظروف عيشهم من خلال تنظيم المجتمعات المحلية والقرى بهدف ضمان تحقيق تنمية زراعية مستدامة. وتتمثل أهداف المشروع المحددة في:

- التمكين للسكان المستهدفين ومنظماتهم والمؤسسات المشاركة كي يتسنى لهم تحقيق مستويات مستدامة من التنمية الزراعية؛
- زيادة الإنتاجية الزراعية وتنويع مصادر الدخل على نحو مستدام؛
- تحسين فرص وصول فقراء الريف إلى الخدمات المالية.

جيم – عناصر المشروع

17 – يتمحور المشروع حول ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) التنمية المجتمعية والزراعية؛ (ب) تنمية الخدمات المالية؛ (جـ) إدارة وتنسيق المشروع.

18 – **التنمية المجتمعية والزراعية** – يتمثل الهدف من هذا العنصر في تعزيز قدرات القرى من خلال نهج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية لتمكينها من إدارة مواردها على نحو أكفأ؛ وستشارك المجتمعات المحلية عن طريق هذا النهج في إعداد خطط العمل للتنمية القروية ويتسنى لها من ثم التحكم في أدوات التشخيص والتخطيط، وتصير مسؤولة عن التخطيط لمواردها الذاتية وإدارتها وتشارك مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرارات، مما سيرفع من درجة وعي المجتمعات المحلية والقرى فيما يخص هشاشة مواردها.

19 - ومن المكونات المتفرعة عن هذا العنصر:

- استدامة الموارد الطبيعية وتكثيف الزراعة- سيقدم المشروع الدعم للقرى في سبيل تحسين إدارة ما تملكه من موارد هشة وزيادة إنتاجية الزراعة في قاع الوديان وأعالي المرتفعات من خلال تطوير البحوث وتقديم المشورة الزراعية ومستلزمات الزراعة.

- أنشطة توليد الدخل- سيدعم المشروع أنشطة توليد الدخل في المزرعة وخارجها خصوصا لصالح النساء والشباب؛ كما سيقدم المشروع تمويلات لصغار المقاولين الذين يقدمون خدمات للمجتمعات المحلية.

- سيمول المشروع البنية الأساسية الريفية في سبيل دعم التنمية الريفية ، بما في ذلك خطط التزويد بالمياه ومحو الأمية والتدريب الوظيفيين وإقامة الطرق الريفية ومرافق التخزين.

20 - **تنمية الخدمات المالية** - سيعزز المشروع قدرات جمعيات الخدمات المالية وجمعيات التوفير والائتمان القروية التي أنشئت في ظل المشروع الأول، ويشجع على إنشاء جمعيات جديدة؛ وتتمثل مهمة تلك الهيئات في تجميع المدخرات المحلية وحفظها وتقديم قروض قصيرة الأجل؛ وستساعد في تعزيز تلك الجمعيات هيئة مالية متخصصة لها خبرة في الشؤون المالية الريفية تمولها منحة في نطاق برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية وموارد أخرى.

21 - **إدارة وتنسيق المشروع** - ستتولى وحدة إدارة المشروع الإدارة تحت إشراف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.

دال - تكاليف المشروع وتمويله

22 - تبلغ التكلفة الإجمالية التقديرية للمشروع على امتداد ثماني سنوات 15.5 مليون دولار أمريكي تشمل الطوارئ المادية والسعرية وهي تمثل 11% من التكاليف الأساسية؛ وتمثل التكاليف بالعملة الأجنبية قرابة 3.8 مليون دولار أمريكي أو 24% من مجموع التكاليف؛ وسيغطي القرض المقترح تقديمه من الصندوق بمقدار 12.5 مليون دولار أمريكي 80.4% من التكاليف الإجمالية للمشروع؛ وستساهم الحكومة بمبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي (12.1%) تشمل جميع الرسوم والضرائب، وستمول عددا من الأنشطة بالعملة المحلية؛ ويتوقّع أن يساهم المستفيدون بمبلغ 1.18 مليون دولار أمريكي (أي 7.6%).

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
التنمية المجتمعية والزراعية	7 319.4	2 231.5	9 550.9	23	69
تنمية الخدمات المالية	1 519.7	557.9	2 077.6	27	15
إدارة وتنسيق المشروع	1 541.2	580.3	2 121.6	27	15
إجمالي التكاليف الأساسية	**10 380.3**	**3 369.8**	**13 750.1**	**25**	**100**
الطوارئ المادية	259.5	84.2	**343.8**	25	2
الطوارئ السعرية	1 130.5	321.2	1 451.7	22	11
إجمالي تكاليف المشروع	**11 770.3**	**3 775.2**	**15 545.5**	**24**	**113**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		المستفيدون		الحكومة		المجموع		النقد الأجنبي	النقد المحلي (بدون ضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
1- التنمية المجتمعية والزراعية	8 494.6	78.7	1 086.3	10.1	1 219.4	11.3	10 801.3	69.5	2 509.8	7 076.4	1 215.1
2- تنمية الخدمات المالية	1 990.0	84.5	90.4	3.8	273.5	11.6	2 353.9	15.1	619.1	1 461.3	273.5
3- إدارة وتنسيق المشروع	2 008.5	84.0	-	-	381.8	16.0	2 390.3	15.4	646.4	1 364.4	379.5
إجمالي المصروفات	**12 494.1**	**80.4**	**1 176.7**	**7.6**	**1 874.7**	**12.1**	**15 545.5**	**100**	**3 775.2**	**9 902.2**	**1 868.1**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء - التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

23 - **خطط العمل والميزانيات السنوية** - ستعمل لجان الإدارة القروية مع الأطراف المسؤولة عن التوعية وهيكلة المجتمعات المحلية على إعداد خطط عمل وميزانيات سنوية لكل قرية طبقا لنموذج متفق عليه؛ ويتم تجميع خطط العمل والميزانيات الخاصة بمختلف القرى على مستوى المحافظة، وتعرض بعد الموافقة عليها على وحدة إدارة المشروع كي تدمج كلها في خطة عمل وميزانية جامعة؛ وتتولى وحدة إدارة المشروع بدورها عرض تلك الخطة والميزانية على اللجنة المكلفة بالإدارة لفحصها ثم تحال بعد ذلك على كل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والصندوق للمصادقة النهائية عليها.

24 - يخضع **التوريد** في نطاق هذا القرض للخطوط التوجيهية للتوريد التي يتبعها الصندوق. ويتم توريد السيارات والتجهيزات التي تبلغ تكلفتها ما يعادل 000 100 دولار أمريكي أو يفوقها عن طريق المناقصات الدولية التنافسية؛ بينما يتم توريد السيارات والتجهيزات التي تتراوح تكلفتها بين 000 20 و000 100 من الدولارات الأمريكية عن طريق مناقصات محلية تنافسية؛ وتسند عقود توريد السلع الأخرى والخدمات، بما في ذلك أعمال إعادة البناء والتدريب، والتي **تقل قيمتها عن** 000 20 من الدولارات الأمريكية محليا بالاستناد إلى عروض من ثلاثة موردين على الأقل. أما الصفقات المتعلقة بالبنية الأساسية الريفية وغير ذلك من السلع والخدمات على مستوى القرى والتي تكون مشتتة جغرافيا وقليلة التكلفة فيترك إنجازها ليتولى أمرها المستفيدون مباشرة عن طريق التعاقد المحلي طبقا للإجراءات المنصوص عليها في دليل التشغيل؛ في حين يتم إعداد عقود الخبرات والمساعدة التقنية وفقا لتوجيهات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيصاغ قبل انطلاق المشروع جدول للتوريد يبين معايير التوريد وإجراءاته.

25 - **الصرف** - سيُفتح حساب خاص تمسكه وحدة إدارة المشروع لدى مصرف تجاري يقبله الصندوق. وسيكون مقدار مخصصات ذلك الحساب المرخّص بها من إيرادات القرض المقدم من الصندوق 000 700 دولار أمريكي. وسيودع هذا المبلغ في قسط واحد في الحساب الخاص فور استيفاء شروط الصرف.

26 - تفتح الحكومة حسابا للمشروع لدى مصرف تجاري وتودعه نصيبها من المساهمة في تكاليف المشروع، بما في ذلك الضرائب والرسوم التي لا تكون قابلة للخصم مباشرة عند التوريد؛ وتودع الحكومة في حساب المشروع دفعة أولية بالفرنك الإفريقي بما يعادل 000 50 دولار أمريكي لتغطية جزء من نفقات المشروع خلال السنة الأولى.

27 - **الحسابات** - تُسحب المبالغ من حساب القرض بموجب كشوف نفقات معتمدة حسب فئات تلك النفقات وفق ما يحدده معا كل من الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة؛ وتتولى إدارة المشروع مسك المستندات الدالة التي تثبت تلك النفقات وتضعها في متناول بعثات المراقبة والمراجعين الخارجيين للحسابات لفحصها. وتخضع جميع عمليات السحب الأخرى من حساب القرض لتقديم جميع الوثائق المعتمدة.

28 - **مراجعة الحسابات** - سيتم اختيار شركة دولية لمراجعة الحسابات مقبولة للصندوق للقيام سنويا بمهام المراجعة المالية والإدارية ؛ ويتحمل المشروع تمويل تلك الأنشطة. وتبدي شركة مراجعة الحسابات رأيها فيما إذا كانت إجراءات المناقصة وبنود الإنفاق واستعمال السلع والخدمات مطابقة لما جاء ضمن دليل عمليات المشروع أم لا؛ كما تصدر هذه الشركة رأيا منفصلا بشان كشوف النفقات والحساب الخاص؛ وتُعرَض تقارير مراجعة الحسابات على الصندوق في أجل أقصاه ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية للمشروع.

واو - التنظيم والإدارة

29 - يقوم الإطار التنظيمي للمشروع على توزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف الهيئات [2].

المسؤوليات المؤسسية في المشروع

[2] يرد الرسم البياني لتنظيم المشروع ضمن المرفق الرابع.

30 - تتولى مسؤوليةَ تنسيق المشروع على الصعيد الوطني وزارة الزراعة والثروة الحيوانية؛ وهي تفوض بدورها إلى وحدة إدارة المشروع سلطة إدارة المشروع والتنفيذ والتنسيق والاستراتيجية وإدارة المساعدة الفنية والإشراف عليها وتنسيق أداء مقدمي الخدمات ورصده وتشكيل اللجان التنظيمية والرصد والتقييم؛ كما تتولى إقامة صلات مع سائر الشركاء العاملين في المنطقة، بما في ذلك السلطات المحلية ومعهد البحوث الزراعية والحيوانية وغيرها.

31 - **الإشراف والتيسير على الصعيد الوطني**- سيتم تشكيل لجنة توجيهية للمشروع تتولى الإشراف على التنفيذ، ويرأسها ممثل عن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية وتضم ممثلين عن أهم أصحاب الشأن على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؛ وتتحمل بالخصوص مسؤولية توجيه المشروع والإشراف عليه واعتماد خطة العمل والميزانية السنوية. وتجتمع اللجنة مرة في السنة، وتقوم وحدة إدارة المشروع بدور الأمانة العامة فيها.

32 - **التنسيق والتيسير على الصعيد المحلي** - يتم التيسير والتحكيم على الصعيد المحلي من خلال المنتديات التي تعقد على مستوى المحافظات؛ وتضمن تلك المنتديات مشاركة المستفيدين والسلطات المحلية وخدمات المساندة التقنية (من القطاعين العام والخاص) في اتخاذ القرارات؛ وتجتمع مرة في السنة لمناقشة نتائج المشروع وما يعترضه من عوائق ورصد أنشطة المشروع والتخطيط لها.

33 - **التنسيق والتيسير على الصعيد القروي** - تتولى تيسير أنشطة المشروع وتنسيقَها على الصعيد القروي لجانُ إدارة القرى؛ ويجتمع أعضاء تلك اللجان المنتخبون مرة في السنة حسب الاقتضاء لإعداد خطط العمل والميزانيات السنوية وتقييم أثر المشروع.

34 - **خدمات المساندة** - تنفّذ أنشطة المشروع بواسطة ترتيبات تعاقدية بمشاركة مقدمين للخدمات من القطاعين الخاص والعام. وسيعزز المشروع المنظمات القروية بصفتها شركاء منفّذين ويقدم الدعم لتعزيز قدرات مقدمي الخدمات حسب الحاجة. ويقوم تقديم الخدمات على نهج ذي وجهة تجارية.

35 - **الشراكات مع المشاريع الأخرى** - سيتم تشجيع التنسيق الوثيق بين أهم المشاريع العاملة في المنطقة بغية اجتناب الازدواج وضمان التآزر والتضافر بينها؛ ونخص بالذكر من بين تلك المشاريع مشروع دعم المجتمعات القروية والمشاريع التي تمولها الوكالة الفرنسية للتنمية؛ ويتعين في هذا الصدد أن تعكس خطط التنمية المحلية التي يتم إعدادها بدعم من المشروع آنف الذكر خطط التنمية القروية التي ستصاغ في إطار هذا المشروع.

36 - لن يعالج الرصد والتقييم من خارج هيكل المشروع، بل إنه سيكون جزءا لا يتجزأ من قدرات المشروع العامة في مجال التنسيق والإدارة؛ وسيطور المشروع وظيفة الرصد والتقييم كما سيتم تقديم تدريب ودعم فني مخصوصين لذلك الغرض. وسيتم تجميع معلومات الرصد والتقييم بمشاركة حثيثة من القرى، وتتناول تلك المعلومات: (أ) حالة تنفيذ المشروع؛ (ب) مدى جدوى نُهُج التنفيذ واستراتيجياته؛ (جـ) وقع المشروع على المستفيدين وعلى البيئة. وستتولى جمعيات الخدمات المالية ولجان إدارة القرى بانتظام تقديم معلومات بخصوص حالة تنفيذ أنشطة المشروع على أساس مؤشرات التنفيذ المتكاملة الواردة ضمن خطط العمل والميزانيات السنوية. وسيتم تقييم الأثر تحت إشراف وحدة الرصد والتقييم في المشروع. وسيتم تحديث المؤشرات الكمية والنوعية والمؤسسية التي ستكون قد وضعت عند انطلاق

المشروع ورصدها بصفة دورية في سبيل تبين آثار المشروع ووقعه على المستفيدين؛ كما سيتم إعداد دراسات حالات متخصصة وموضوعية لنفس الغرض.

زاي – المبررات الاقتصادية

37 – يتوقّع أن تتحسن موارد رزق المستفيدين نتيجة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين فرص الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل والخدمات الاجتماعية؛ وستزود المنظمات القروية المدعومة من المشروع (لجان إدارة القرى) بالقدرة اللازمة كي تتولى بنفسها التخطيط لتنميتها وإدارتَها والتعامل مع الشركاء الخارجيين والتفاوض معهم وإقامة نظام للصيانة وتعهده. كذلك تكون القرى المنظمة هي المسؤولة عن تنميتها وعن التأثير في المسار الإنمائي المحلي؛ كما سيساعد المشروع في تحسين الأمن الغذائي للمستفيدين من خلال زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية وتنويع مصادر الدخل.

38 – ويقدر أن 180 قرية في المحافظات الخمس تضم 000 330 شخص أو ثلث سكان الريف في منطقة الغابات ستستفيد من المشروع استفادة مباشرة؛ كما ستفيد زيادة الإنتاجية الزراعية وصون البيئة وحمايتها وتحسين البنى الأساسية الريفية القرى التي لا يستهدفها المشروع بشكل مباشر. وسيصبح قرابة 000 18 شخص أعضاء في جمعيات الخدمات المالية ، مما يحسن فرص وصولهم إلى الخدمات المالية وينمي دخلهم.

39 – وسيعزز إشراكُ النساء والشباب في مسار اتخاذ القرارات دورَهم في إدارة الموارد والنهوض بالأنشطة الإنمائية، مما سيسمح لهم بدوره بزيادة تطوير أنشطتهم الاقتصادية وزيادة دخلهم ورفع منزلتهم في مجتمعاتهم.

حاء – المخاطر

40 – يقتضي نهج التنمية الريفية التشاركي القائم على المجتمعات المحلية قيام مسار تكراري على امتداد فترة زمنية طويلة نسبيا؛ لذلك فإن أية محاولة لتحقيق نتائج سريعة قد تؤدي إلى الغفلة عن أهمية التأكد من أن السكان قد تمكنوا من تمثل ذلك المسار وأدواته تمثلا كاملا وأمسكوا بزمامها. وسينفذ المشروع في إطار مسار إحلال اللامركزية وانسحاب الدولة من الأنشطة الإنتاجية. ولا يزال ذلك المسار بطيئا في غينيا بالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة في البلدان الأخرى. ومع أن دليل العمليات سيبين دور كل مقدم للخدمات ويحدد مسؤولياته بوضوح فإن ذلك قد لا يمنع من قيام بعض الخلافات بين مختلف جماعات المصالح.

طاء – الأثر البيئي

41 – سيكون لكل من وعي السكان المستهدفين بهشاشة الموارد الوطنية وتنفيذ الخطط الإنمائية وتعزيز القدرات جميعا وقع إيجابي على البيئة؛ وسيكون السكان المستهدفون وقد تعززت قدراتهم أقدَرَ على إشاعة أساليب متكاملة للإدارة وتنفيذها في سبيل صيانة البيئة وحمايتها. وسيفضي ما سيدعمه المشروع من أنشطة مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تنفيذ تدابير مقاومة التعرية وحماية المناطق الحساسة وتجديد المنطقة الغابية، إلى صون البيئة على نحو أفضل. ومن المرجح أن يكون لأنشطة التنمية الزراعية المستدامة التي سيدعمها المشروع لمساعدة سكان القرى في اعتماد أساليب أجود لرعاية الأرض وقع إيجابي على البيئة؛ كما أن من شأن تكثيف الزراعة وتعزيز

الأنشـــطة المدرة للدخل أن يفضي في الأمد البعيد إلى تقليص متوسط المساحة الجديدة المستزرعة لكل فرد في السنة. ولـــن يـــتم إعادة تأهيل البنية الأساسية الريفية عامة إلا بالطرق الفرعية الهامة بحيث يمكن الحد من التعرية. وسيشير دليل العمليات إلى التقديرات البيئية باعتبارها أحد المعايير التي تعتمد في تحديد مدى أهلية المشاريع الصغيرة.

42 - وبالاســـتناد إلـــى مذكـــرة الصـــندوق الدولـــي للتنمية الزراعية بخصوص الأثر البيئي ونطاقه، وتماشيا مع الإجـــراءات الإدارية المعتمدة لدى الصندوق في مجال التقديرات البيئية، فقد تم تصنيف المشروع بصفته مشروعا من الفئة باء.

باء - السمات الابتكارية

43 - يتســـم المشـــروع بالابتكار من حيث نهجه وتنفيذه. وقد ظل النهج القائم على المجتمعات المحلية والذي يعتمد مسارا يقوم على المشورة التشاركية المكثفة (وإن كان قد اختُبِر في عشرين قرية خلال المشروع الأول) ضئيل الحجم؛ وتوســـيع رقعته ليشمل قرابة 180 قرية أمر ليس للمنطقة سابق عهد به. ويهدف نهج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية إلى تعزيز قدرات تلك المجتمعات وتمكين المستفيدين كي يتولوا أمر تنميتهم بأيديهم، بما يفضي إلى إدارة مـــوارد القـــرية إدارة مســـتدامة قوامها الشورى؛ كما يراعي ذلك النهج المشاكل والهموم الحقيقية لقرى بأسرها ويجعـــل أهلهـــا مدركيـــن لمسؤولياتهم ويتيح لهم المشاركة في كل خطوة من خطوات المسار ويدربهم؛ كذلك يصبح الجماعات والأفراد مسؤولين عن إدارة الموارد الطبيعية وعلى تجديد طاقة القرى الإنتاجية وتحسينها. كما سيسمح ذلك المنهج بقيام نظم مؤسسية لحماية الموارد الطبيعية وإدارتها وتعزيز تلك النظم.

44 - وســـيتولى ســـكان القـــرى بأنفسهم تنسيق الدعم المالي للبنية الأساسية والخدمات على مستوى القرى (البنية الأساسية الصغرى) وإيصاله عبر قنوات المشروع وإدارته.

الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

45 - تمـــثل وثيقة القرض بين جمهورية غينيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية سندا قانونيا يمكن بموجبه تقديم القـــرض المقترح للمقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

46 - تتمتع جمهورية غينيا بسلطة الاقتراض من الصندوق، بموجب القوانين السارية فيها.

47 - وإنني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق مع اتفاقية تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

48 – أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهوريـــة غينيا قرضا بعملات متنوعـــة تعـــادل تسعة ملايين وأربعمائة ألف (9 400 000) وحـــدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 مايو/أيار 2042، ويتحمل رسم خدمـــة قدرهـــا ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقـــة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 31 يوليو/تموز 2002)

1 - تضع حكومة جمهورية غينيا (الحكومة) تحت تصرف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية (الوكالة الرائدة للمشروع) حصيلة القرض من أجل تنفيذ المشروع طبقا لأحكام خطة العمل والميزانية السنوية وللإجراءات الوطنية المعتادة في المساعدات الإنمائية.

2 - تتحمل الحكومة جميع الرسوم والضرائب المفروضة على السلع والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع، وذلك بانتهاج إجراءات السلسلة الخاصة بشيكات الخزانة *chèque trésor série spéciale*. وفضلا عن ذلك، تقوم الحكومة عند فتح حساب المشروع بإيداع الأموال التي تمثل جزءا من الأموال المقابلة بمبلغ إجمالي بالفرنكات الغينية يعادل 000 50 دولار أمريكي. وتجدد الحكومة في كل سنة حساب المشروع بإيداع الأموال المقابلة كما تحددها خطة العمل والميزانية السنوية. وتدرج الأموال المقابلة في برنامج الاستثمار العام.

3 - وبغية الحفاظ على ممارسات بيئية سليمة وصحيحة، تتخذ الحكومة، وفي إطار المشروع، التدابير اللازمة في مجال إدارة المبيدات الحشرية؛ ولهذا الغرض، تضمن الحكومة ألا تحتوي المبيدات الحشرية الموردة في إطار المشروع على أي مبيد حشري تحظره المدونة الدولية للسلوك المعنية بتوزيع واستعمال المبيدات الحشرية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وملاحقها، سواء المنصوص عليها في المادة 1 (الخطرة جدا) أو 2 (الخطرة) من التصنيف الموصى به للمبيدات الحشرية طبقا للمخاطر والخطوط التوجيهية لتصنيف 1996-1997 لمنظمة الصحة العالمية وملاحقها.

4 - سيتم توفير الرصد الدقيق بالتعاون مع الحكومة. وسيتولى نظام الرصد والتقييم تجميع البيانات اللازمة بشأن: (i) مستوى تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في خطة العمل والميزانية السنوية، سواء على مستوى الأراضي المزروعة أو العاملين؛ (ii) ملاءمة النهج والاستراتيجيات الموضوعة؛ (iii) أثر المشروع على المستفيدين وعلى البيئة. وسيقوم الموظف المسؤول عن الرصد والتقييم بعد ذلك بجمع وتحليل البيانات. وستنشر هذه المعلومات حال مناقشتها من قبل فريق التنسيق.

5 - ستضمن وحدة تنسيق المشروع الرصد المالي والمراقبة الداخلية للإدارة بواسطة نظام حاسوبي وبطاقات النتائج التي سيقوم رئيس الوحدة الإدارية والمالية بتحديثها. كما سيقوم برفع تقارير شهرية إلى منسق المشروع حول وضع النفقات واستخدام الموارد. وبغية تحقيق وفورات هامة وتقاسم التكاليف، ستقدم المساعدة إلى جميع مشروعات الصندوق الجارية في غينيا، بهدف تعزيز قدرات الموظفين المكلفين بالشؤون المالية والإدارية.

6 - ستقوم وحدة الرصد والتقييم التابعة لوحدة تنسيق المشروع، بتحليل أثر أنشطة المشروع. وسينصب التقييم على الجوانب الكيفية والكمية والمؤسسية للأهداف المركزية للمشروع. وستجرى عملية التقييم مرة كل سنة على

الملحق

مستوى الأراضي المزروعة، وذلك بواسطة لجان إدارة الأراضي، وعلى مستوى المحافظات بواسطة حلقات التنسيق، ومن الخارج، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والوطنيين.

7 - وستوضع المعلومات الناجمة عن رصد وتقييم المشروع تحت تصرف كل الشركاء العاملين في الإقليم بواسطة مركز المعلومات، ولاسيما قواعد للبيانات الجغرافية وستوفر هذه المعلومات للمستفيدين في أشكال ملائمة.

8 - ستقوم الحكومة بإعفاء الواردات وإمدادات السلع والخدمات وكذلك الأشغال المدنية، والمتصلة حصرا بالمشروع، من جميع الضرائب والرسوم وذلك باللجوء إلى إجراءات السلسلة الخاصة بشيكات الخزانة *chèque trésor série spéciale*. وتشكل قيمة الضرائب والرسوم على التوريدات جزءا من الأموال المقابلة التي يتعين على الحكومة تقديمها.

9 - سيتم تأمين موظفي المشروع ضد مخاطر الأمراض والحوادث طبقا لتشريعات العمل السارية في أراضي جمهورية غينيا.

10 - تتعهد الحكومة، في حال تساوي الكفاءات، بتفضيل النساء المرشحات للمناصب، لاسيما المناصب التقنية، الشاغرة في إطار المشروع.

11 - لن تتم أي سحوبات من حساب القرض قبل أن يوافق الصندوق على مسودة كتيب الإجراءات.

12 - تعتبر الشروط التالية شروطا مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن يكون قد تم تعيين المنسق ورئيس الدائرة الإدارية والمالية، طبقا لأحكام اتفاقية القرض؛

(ب) أن يكون الأعضاء الآخرون في وحدة تنسيق المشروع قد تم اختيارهم، طبقا لأحكام اتفاقية القرض؛

(جـ) أن يكون الحساب الخاص قد تم فتحه لدى أحد المصارف التجارية أو أي مؤسسة مالية أخرى يقبلها الصندوق؛

(د) أن يكون حساب المشروع قد تم فتحه في مصرف يقبله الصندوق وأن يتم إيداع ما يعادل مبلغ 50 000 دولار أمريكي بالفرنكات الغينية فيه، ويمثل هذا المبلغ الإيداع المبدئي للأموال المقابلة من الحكومة؛

(هـ) أن تقوم الحكومة بتسليم الصندوق رأيا قانونيا مواتيا، صادرا من المحكمة العليا ومقبولا شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

GUINEA

Land area (km² thousand), 2000 1/	246	**GNI per capita (USD), 2000 1/**	450
Total population (million), 2000 1/	7.4	**GNP per capita growth (annual %), 2000 1/**	-0.9
Population density (people per km²), 2000 1/	30	**Inflation, consumer prices (annual %), 2000 1/**	n.a.
Local currency	Guinean franc (GNF)	**Exchange rate: USD 1 =**	GNF 1 951

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate). 1980-99 2/	2.6	GDP (USD million), 2000 1/	3 120
		Average annual rate of growth of GDP 2/	
Crude birth rate (per thousand people), 2000 1/	40 a/	1980-90	n.a.
Crude death rate (per thousand people), 2000 1/	17 a/	1990-99	4.2
Infant mortality rate (per thousand live births), 2000 1/	96 a/		
Life expectancy at birth (years), 2000 1/	46 a/	Sectoral distribution of GDP, 2000 1/	
		% agriculture	24 a/
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n.a.	% industry	38 a/
Poor as % of total rural population 2/	n.a.	% manufacturing	4 a/
Total labour force (million), 2000 1/	3.5	% services	38 a/
Female labour force as % of total, 2000 1/	47		
		Consumption, 2000 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	6 a/
School enrolment, primary (% gross), 2000 1/	57		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above), 2000 1/	n.a.	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	77 a/
		Gross domestic savings (as % of GDP)	18 a/
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 231	**Balance of Payments (USD million)**	
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5), 2000 1/	26 a/	Merchandise exports, 2000 1/	940
		Merchandise imports, 2000 1/	1 200
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5), 2000 1/	23 a/	Balance of merchandise trade	-260
		Current account balances (USD million)	
Health		before official transfers, 1999 1/	-217
Health expenditure, total (as % of GDP), 2000 1/	3.6	after official transfers, 1999 1/	-138
Physicians (per thousand people), 1999 1/	0.11	Foreign direct investment, net 1999 1/	63
Population using improved water sources (%), 1999 4/	48		
Population with access to essential drugs (%), 1999 4/	93	**Government Finance**	
Population using adequate sanitation facilities (%), 1999 4/	58	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP), 1999 1/	-2.4
		Total expenditure (% of GDP), 1999 1/	21.2
Agriculture and Food		Total external debt (USD million), 1999 1/	3 518
Food imports (% of merchandise imports), 1999 1/	24 a/	Present value of debt (as % of GNI), 1999 1/	72
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land), 1998 1/	37	Total debt service (% of exports of goods and services), 1999 1/	16.1
Food production index (1989-91=100), 2000 1/	142.8		
Cereal yield (kg per ha), 2000 1/	1 308		
		Lending interest rate (%), 2000 1/	19.4
Land Use		Deposit interest rate (%), 2000 1/	7.5
Arable land as % of land area, 1998 1/	3.6		
Forest area (km² thousand), 2000 2/	69		
Forest area as % of total land area, 2000 2/	28.2		
Irrigated land as % of cropland, 1998 1/	6.4		

A/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database
2/ World Bank, *World Development Indicators*, 2001
3/ United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report*, 2000
4/ UNDP, *Human Development Report*, 2001

PREVIOUS IFAD LOANS

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Board Approval	Lending Terms	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Denominated Currency	Approved Loan Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Siguiri Rural Development Project	IFAD	AfDB	05 Dec 80	HC	30 Apr 81	31 Dec 92	SDR	9 850 000	89.6%
Gueckedou Agricultural Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	04 Sep 85	HC	26 Sep 86	30 Jun 92	SDR	5 050 000	25.3%
Fouta Djallon Agricultural Rehabilitation Project	IFAD	UNOPS	14 Sep 88	HC	06 Jan 90	31 Dec 96	SDR	11 400 000	94.4%
Second Siguiri Rural Development Project	IFAD	AfDB	04 Sep 91	HC	22 Jan 93	30 Jun 99	SDR	9 400 000	34.8%
Smallholder Development Project in the Forest Region	IFAD	UNOPS	02 Dec 92	HC	23 Feb 94	30 Jun 02	SDR	9 850 000	95.5%
Smallholder Development Project in North Lower Guinea	IFAD	UNOPS	14 Sep 95	HC	01 Jul 96	31 Dec 04	SDR	10 200 000	93.9%
Fouta Djallon Local Development and Agricultural Rehabilitation Programme	IFAD	UNOPS	04 Dec 96	HC	28 Jan 98	30 Jun 05	SDR	6 950 000	49.7%
Village Communities Support Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	02 Dec 98	HC	30 Nov 99	30 Jun 04	SDR	5 000 000	29.5%
Programme for Participatory Rural Development in Haute-Guinée	IFAD	UNOPS	09 Dec 99	HC	18 Jan 01	30 Sep 11	SDR	10 200 000	05.0%

CADRE LOGIQUE

Résumé descriptif	Indicateurs objectivement vérifiables	Sources et dispositif de vérification	Suppositions importantes
1. OBJECTIF GLOBAL			
Contribuer à l'amélioration des conditions de vie et de revenus des populations rurales de Guinée forestière, par la responsabilisation des terroirs pour un développement agricole et rural durable.	- Prévalence de la malnutrition chronique chez les enfants âgés de moins de 5 ans - Niveau de production agricole et des revenus des ménages par genre et groupe socio-économique - Nombre de personnes vivant en dessous du seuil de pauvreté par genre	- Enquête 'point de référence au départ, à mi parcours et finale. - Etudes et enquêtes de suivi & évaluation - Etudes (externes d'impact) - Enquêtes alimentaires et nutritionnelles - Enquêtes budget/consommation	- Contexte socio-politique et économique stable - Arrêt des flux de réfugiés; - Libéralisation et promotion du secteur privé - Politique de décentralisation effective - Synergie avec les autres programmes nationaux (PACV) et régionaux (PDGRR, PDRiz, etc)
2. OBJECTIFS SPECIFIQUES			
1. Renforcer les capacités de la population cible, de leurs organisations, et des institutions participantes pour un développement durable.	- % de femmes/hommes alphabétisés par classe d'âge - nombre, performance et pérennité des institutions et organisations locales - % participation des femmes et des groupes vulnérables aux prises de décisions - Nombre de femmes, jeunes membres des organes dirigeants - niveau d'autonomie du terroir à développer et exécuter des plans de travail - niveau de réalisation du PGT et de mise en oeuvre des plans d'action annuels par les terroirs - capacité de gestion financière des microprojets par les terroirs	- Suivi-évaluation participatif - Rapports du projet - Enquêtes des ménages agricoles - Rapports de supervision; - Revue mi-parcours du projet. - Etudes socio-économiques Indicateurs socio-économiques de la zone	Autorités locales (élus et admin. déconcentrée) favorables à la promotion des organisations des terroirs Chefs de terre coopératifs : zones critiques mises en défends, accès aux bas-fonds sécurisé Adhésion des populations/femmes aux programmes d'alphabétisation (libérer du temps de travail) Stabilité politique Opérateurs de qualité

2. Améliorer de manière durable la productivité des systèmes de production agricole et diversifier les sources de revenus (agricoles et non-agricoles) des exploitations rurales.	- Sources des revenus annuels des exploitations familiales par groupe socio-économique, - Productivité/rendement des cultures et réduction des surfaces emblavées en vivriers annuels - Durée moyenne des assolements productifs sur coteau et dans les bas-fonds. - niveau de valorisation de la production agricole (stockage, transformation, ….) - accès aux zones de production et aux marchés - accès aux infrastructures et équipements socio-écomomiques - temps de travail pour diverses opérations des femmes	- Suivi-évaluation participatif - Rapports du projet - Enquêtes des ménages agricoles - Rapports de supervision; - Revue mi-parcours du projet. - Enquêtes socio-économiques - Etudes	Options technologiques adaptés disponibles Conseil agricole de proximité disponibles Intrants agricoles disponibles et accessibles Artisans forgerons mécaniciens formés et opérationnels Opérateurs et prestataires de service de qualité
3. Faciliter l'accès aux services financiers de proximité autogérés.	- % des bénéficiaires (dont les femmes) et volume de crédit par objet et durée. - capacité des ASF à répondre à la demande des différents types de crédit (agricoles, commerciaux, sociaux , …) - capacité d'autogestion et autonomie financière des ASF - service d'appui-conseil et de promotion des ASF - niveau de structuration régionale des ASF	Suivi-évaluation participatif Rapport opérateur ASF Audits des ASF Rapport de contrôle de la Banque Centrale	Participation des ménages défavorisés/femmes Agrément des ASF Diversification des offres de crédit Structure faîtière fonctionnelle Appuis par structure nationale Opérateur de proximité de qualité
3. RESULTATS ATTENDUS			
3.1 . En matière de Gestion des terroirs et développement agricole durable. (i) Les capacités d'analyse humaines et organisationnelles des populations cibles sont renforcées (alphabétisation et formation spécialisées) et des PGT sont préparés par les organisations du terroir	- Nombre de terroirs, habitants touchés, PGT développés et plans d'action mis en œuvre - Participation des femmes et groupes vulnérables dans le processus - Nombre de formations techniques, en gestion, négociation et en management - % de la population alphabétisée par sexe, classe sociale	Rapports d'activités de l'opérateur PGT et plans d'actions des terroirs Rapports de formations Ateliers participatifs auprès des bénéficiaires S-E participatifs Rapports d'auto-évaluation Rapport d'activités des CGT	Compétence et professionnalisme de l'opérateur pour la mise en œuvre de l'approche participative Efficacité des animateurs pour la mobilisation et la mise en œuvre des plans d'actions des terroirs Participation active des bénéficiaires

(ii) La Recherche-développement répond à la demande prioritaire des terroirs (iii) Le service de conseil agricole de proximité est opérationnel : (iv) Accès aux intrants de qualité (semences, engrais, …) est amélioré : (v) Diffusion de l'information sur les référentiels et la gestion des exploitations est effective	Thèmes de R/D et leur pertinence - Réseau R/D paysan est effectif : nombre de paysans, nombre d'essais, nombre de visites paysannes (journées portes ouvertes) - Nombre des agents agricoles en place sur le terrain démonstrations, conseil technique permanent, formation de capacités techniques, - Accès aux services d'appui agricole suivant sexe, groupe social Nombre de petits paysans utilisant des engrais, des semences améliorées Quantité de semences produites et /vendue (utilisées - Nombre de messages Radio – Nbre de groupes de discussion actifs Niveau d'accès aux informations sur le marché (quantités et prix)	Suivi évaluation participatif Rapports des opérateurs Rapports du projet Rapports de supervision Rapports de suivi Revue mi-parcours. Rapports de l'observatoire Etudes spécialisées Comptes des sociétés d'approvisionnement des engrais Etudes spécialisées Enquêtes de ménages agricoles	Appui et formation répondent aux besoins -Ingérence politique limité dans le choix des activités -Adhésion des élus locaux au processus de gestion de terroir Stabilité politique et économique Inflation maîtrisée Référentiels technico-économiques établis et diffusés
(vi) La valorisation des produits agricoles est promue et sources de revenus diversifiés	- Niveau de transformation/valorisation des productions agricoles primaires ; % des produits agricoles transformés - qualité et type des produits offerts - Evolution du différentiel de prix entre matière première et produit (semi)fini - Nombre moyen d'animaux/ ménage (et type) - Nombre d'étangs piscicoles, d'apiculteurs/ruches - Proportion des exploitations ayant intégré l'élevage semi-intensif - Superficies cultivées en contre-saison ('maraîchères') - Nombre et type d'entreprises de prestations de service par terroir - Diminution du niveau de pénibilité du travail (surtout des femmes) - Proportion des ménages tirant leur revenu des activités hors-sol.	Suivi évaluation participatif Rapports des opérateurs Rapports du projet Rapports de supervision Revue mi-parcours. Rapports de l'observatoire Enquêtes de marchés Etudes spécialisées	Environnement socio-économique favorable au niveau régional et national (concurrence des produits liés à l'aide alimentaire et autres dons) Opérateurs et prestataires de service de qualité

(vii) Entrepreneurs prestataires de service opérationnels (viii) Les infrastructures rurales d'appui au développement agricole durable sont réalisées et/ou réhabilitées	- Nombre et type d'entreprise de prestations de service par terroir - Nombre de passages difficiles en saison des pluies - Nombre et qualité des infrastructures sociales et économiques réalisées par type - Niveau de la prise en charge de la maintenance des infrastructures communautaires (CVEP effectivement opérationnelles) - % des ménages avec l'accès à l'eau potable Niveau des maladies liées à la consommation de l'eau	Suivi évaluation participatif Rapports des opérateurs Rapports du projet Rapports de supervision Revue mi-parcours. Rapports de l'observatoire Etudes spécialisées	Adhésion de la population au cantonnage de proximité Stabilité politique et socio-économique Qualité du suivi et de la post-formation
3.2 En matière de développement de services financier de proximité (i) Environ 40 ASF et leurs relais villageois (CVC) sont établies et autogérées (ii) Une structure (faîtière) d'appui aux ASF est mise en place et opérationnelle (iii) L'expertise nationale appuie efficacement les ASF	- Nombre d'actionnaires (H/F) par ASF- - Répartition du capital entre couches sociales et sexes - Taux de recouvrement par type de crédits, - Une structure faîtière d'appui a été mise en place et est à même d'assurer la pérennité des services d'appui aux ASF - L'agrément des ASF auprès de la Banque Centrale est obtenu (adapté au cadre réglementaire) - Niveau de capacité des comités ASF - Niveau d'autonomie des ASF	Rapports de l'opérateur d'appui aux ASF Comptabilité des ASF Rapports de l'ATI Suivi-évaluation UCP Audit externe (annuelle)	Efficacité de l'opérateur pour la composante et disponibilité de l'ATI Mobilisation des bénéficiaires Rigueur absolue de la gestion Partenaires financiers crédibles/fiables Complémentarité entre les ASF et le CRG Fond de capitalisation des ASF opérationnel; Niveau de détournement des ressources limité et effectivement sanctionné
3.3 Les capacités d'intervention publiques et la coordination des efforts de différents partenaires pour répondre à la demande des communautés sont améliorées	Fonctionnement du comité de pilotage, coordination et partage efficients des responsabilités entre les intervenants (UCP/opérateurs/terroirs). Processus participatif de prise de décision (plus de concertation). Bonne relation Etat/secteur privé.		

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME

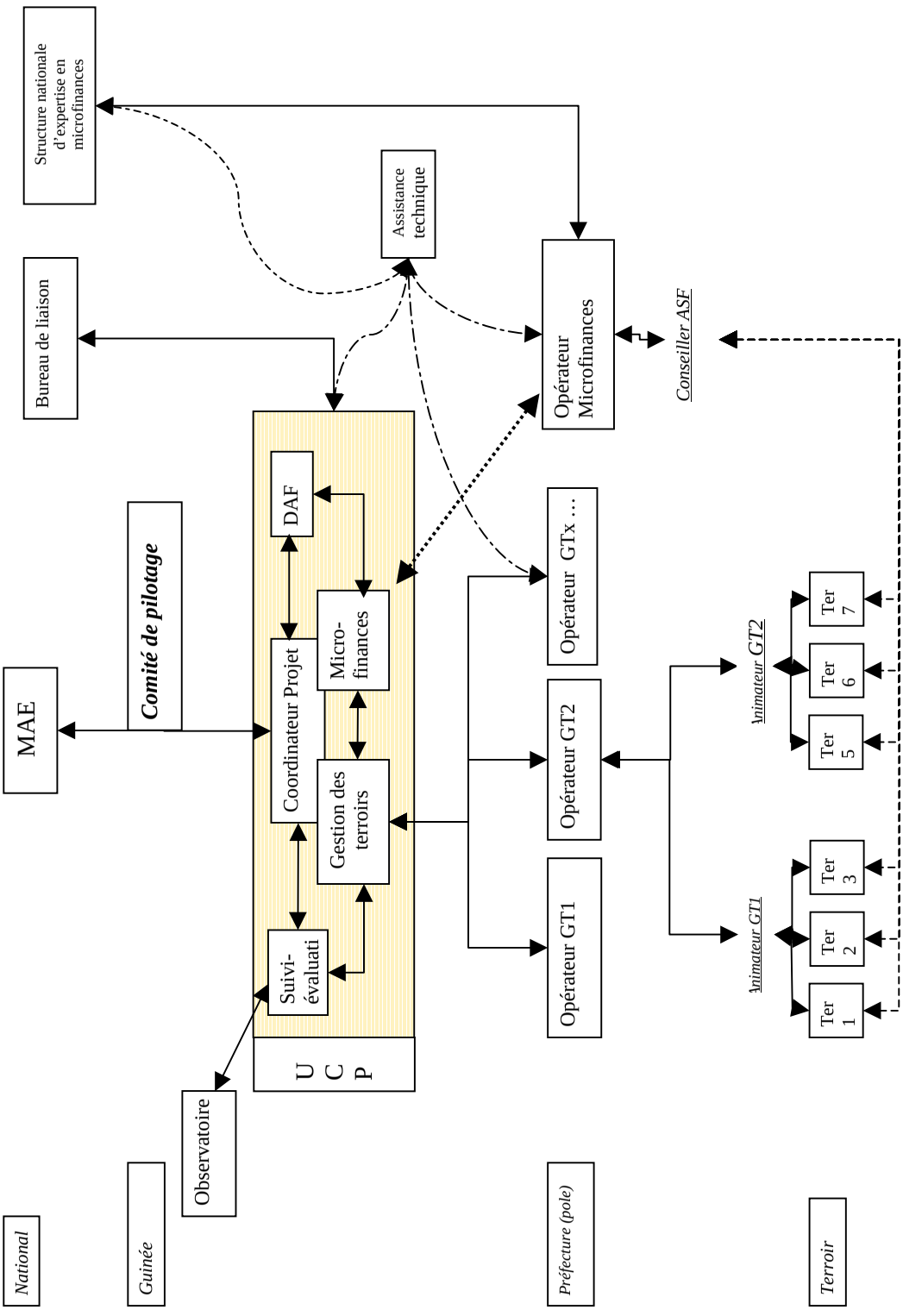

FLUX FINANCIER

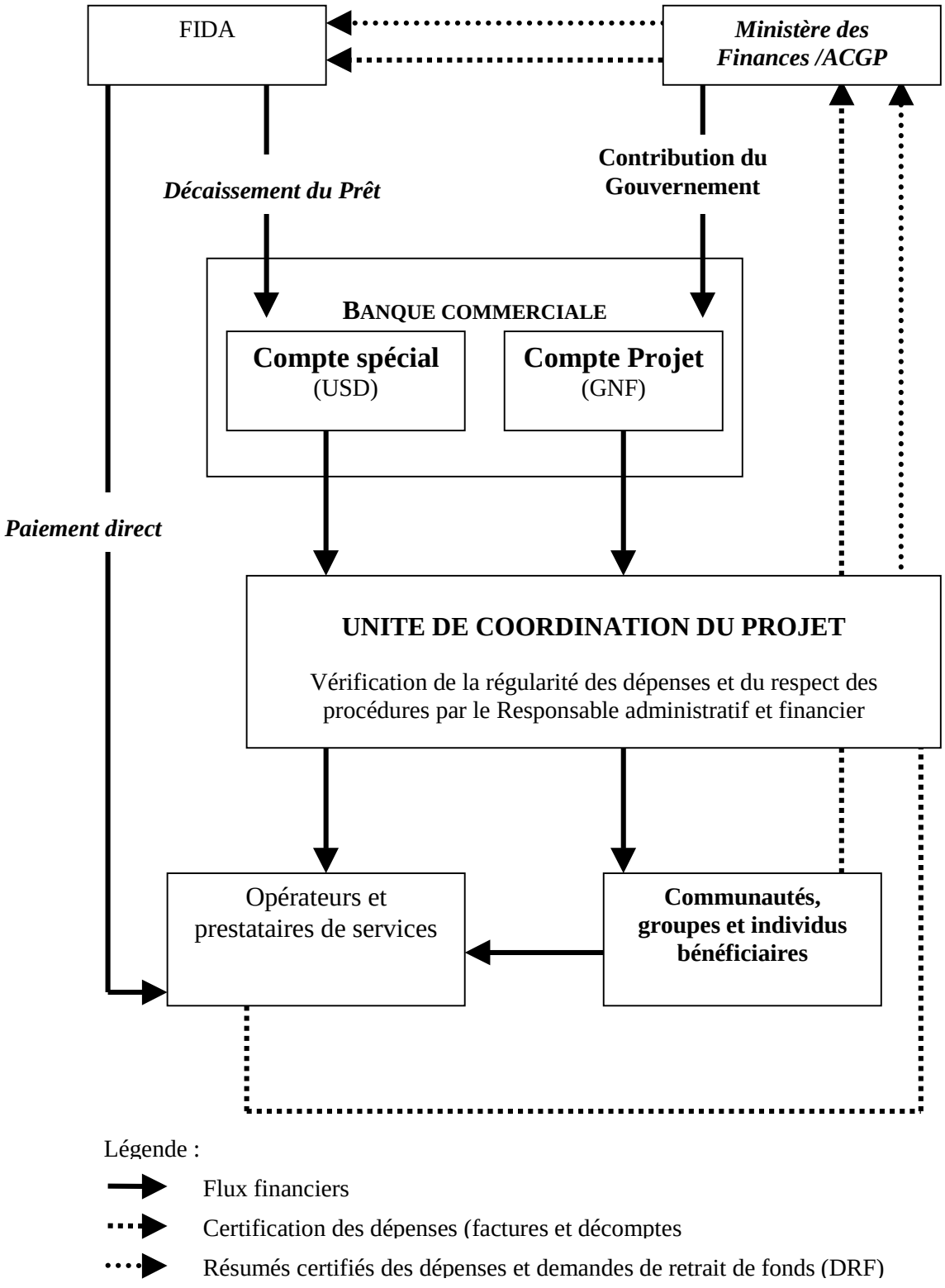

Légende :

Flux financiers

Certification des dépenses (factures et décomptes

Résumés certifiés des dépenses et demandes de retrait de fonds (DRF)